

## حدث الساعة

إسكندر المرسي

مستقبل الوفاق  
الفلسطيني

برزت في الأفق جملة استفسارات حول تشكيل حكومة الوفاق الفلسطينية التي أدت في وقت سابق اليمين الدستورية أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومن تلك الاستفسارات: هل فعلا ستكون حكومة المصالحة المكونة من حركتي فتح وحماس بداية حقيقية لإنهاء الانقسام داخل الصف الوطني الفلسطيني وتجاوز الخلافات السياسية مهما كان شكلها أو نوعها حتى تكون الحكومة الحالية عند مستوى خدمة الشعب وكذلك تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية لتشمل كافة فصائل المقاومة داخل المشهد السياسي الفلسطيني؟!

وماذا بشأن المفاوضات التي تعترت بين الجانبين الفلسطيني - الإسرائيلي جراء تعنت الكيان الصهيوني الراض للنتيجة التي يريدها وفقاً لاشتراطاته المحجفة وبما يخدم أمنه واستقراره ويعزز من مشروع الاستيطان في ظل معارضتها الشديدة لحكومة الوفاق الفلسطينية رغم ترحيب العالم بتشكيل تلك الحكومة وكذلك جامعة الدول العربية.

وإن كانت الخارجية الأميركية قد بدأت تشكيل حكومة المصالحة لكن ذلك التأييد أشرط وقف العنف من قبل الجانب الفلسطيني دونما تحديد مسبق للكيان الصهيوني وما يقوم به من أعمال إجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، غير أن جملة تحديات ستبرز بالتأكيد لمواجهة الحكومة الوليدة التي تضم لأول مرة حركتي فتح وحماس ومن تلك التحديات الراهنة تنفيذ المصالحة الوطنية الفلسطينية - الفلسطينية بشكل كامل وشامل يضم كل مكونات وأطراف العملية السياسية داخل ساحة العمل الوطني الفلسطيني على أساس أن تكون المصالحة أوسع وأشمل لتشمل فصائل المقاومة دونما استثناء.

وهذا بالتأكيد أمر ممكن تحقيقه حتى تكون المصالحة الفلسطينية عند مستوى آمال وطموحات الشعب الفلسطيني، يلي ذلك التحدي الأبرز بالنظر للتأييد من قبل السياسيين الأميركيين والأوروبية لحكومة الوفاق في بحث سبل وإمكانية - بحسب إعلان تلك الحكومة - دعم المواقف الفلسطينية الموحد الرامية إلى استعادة حقوق الشعب الفلسطيني الأمر الذي أظهر عدة تقديرات واحتمالات إزاء التداعيات الجارية في المشهد السياسي الفلسطيني لكي لا تنسى حكومة المصالحة الوظيفة الأساسية لها في توسيع دائرة المشاركة ليشمل الوفاق - كما أشرنا - كافة القوى السياسية، وبالتالي يبرز إشكال محدد لجهة الترحيب الأوروبي - الأمريكي من الدفع بحكومة الوفاق كما يخشى بعض المتابعين استئناف المفاوضات مع الكيان الصهيوني والدخول في محادثات عكسية تستفيد منها إسرائيل كما حصل في جولات تفاوض سابقة لم تلزم إسرائيل بنتائجها مثل وقف الاستيطان وقضايا أخرى.

وهذا بالتأكيد يظهر حقيقة أن التحديات السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية قد تلقي ظلماً من الشكوك حول مصداقية القوى الدولية في إعلان تأييدها وترجيحها بحكومة المصالحة الفلسطينية، وكذلك التأكيد على دعمها ربما، كما يخشى بعض المراقبين أن يكون ذلك مدخلاً يدفع بتلك الحكومة كما أوضحنا إلى مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي الجديد منها كما يعتقد بعض المتابعين دخول حماس نادي التفاوض مع الكيان الصهيوني عبر حكومة الوفاق، وذلك أمر محتمل وإن كان غير ممكن في اللحظات الراهنة لكن على ما يبدو أن إعلان إسرائيل رفضها تشكيل حكومة المصالحة الفلسطينية ليس إلا تكتيكاً يعني في منطق السياسة ذلك الرفض القبول الضمني بتلك الحكومة، وذلك ليس حياً فيها أو احتراماً لحقوق الشعب الفلسطيني ولكن للهدف المحدد يتمثل في بناء مسار جديد لمفاوضات محتملة تكون حماس الوفاقية مع الكيان الصهيوني فيها طرفاً غير مباشر وهو أمر سبق وأن رفضته حركة المقاومة الإسلامية حماس.

لكن الاستفسار الملح يبقى بالتأكيد.. كيف ستتعامل حكومة المصالحة الوطنية الفلسطينية مع المباحث المتعترقة والمفاوضات المحمدة مع الكيان الصهيوني، وماهي رؤية المقاومة أيضاً المستقبلية في ظل تلك الحكومة؟!

في الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون المشترك  
اليمن يدعو إلى فتح آفاق جديدة وواسعة للتعاون العربي الصيني

بيكن / سبأ  
أكدت الجمهورية اليمنية على أهمية فتح آفاق جديدة وواسعة للتعاون العربي الصيني، مع الحرص أن تكون هذه الشراكة شاملة كل الدول العربية وبالأدوات التي تحتاج إلى الاستثمارات لبناء اقتصادها وتحقيق الاستقرار فيها بما يسهم في استقرار المنطقة والعالم ويعود بمردود اقتصادي على الجميع.

جاء ذلك في كلمة اليمن في الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني المعقد أمس في بكين والتي ألقاها وزير الخارجية الدكتور أبو بكر عبد الله القريبي.. معرباً في ذات الوقت عن التطلع اليوم إلى وضع التعاون العربي الصيني في إطار متكامل يخدم مصالح الشعوب العربية والشعب الصيني، وعبر الدكتور القريبي في الكلمة عن الشكر للصين على الدعم التام الذي تقدمه لليمن وعلى موقفها الثابت والمتوازن في مجلس الأمن من الأزمة السياسية في اليمن.. معتبراً أن هذا الموقع أسهم مع مواقف باقي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في خروج اليمن من أزمتها وفي تنفيذ المبادرة الخليجية وفقاً لألية تنفيذها بدعم من دول مجلس التعاون الخليجي والامم المتحدة والجامعة العربية.

وقال: "إن اليمن قدم تجربة نموذجية يحتذى بها في الحل السياسي السلمي للزمات، وأضاف: "إن هذه التجربة وضعت اليمن على طريق مستقبل جديد تنعم فيه بالاستقرار والتنمية بما يحقق لأبنائه طموحاتهم في بناء دولة مدنية حديثة توفر لهم العدالة والحرية والمساواة والشراكة الكاملة في صنع المستقبل..".

معباً عن الأمل في أن يقف الجميع مع اليمن في هذه المرحلة الحساسة.

وأوضح الدكتور القريبي أن الدورة السادسة للمنتدى تعقد في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات بين اليمن والصين نقلة نوعية في مختلف المجالات، حيث تم تبادل الزيارات بين قيادات وكبار مسؤولي البلدين وأخيراً زيارة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية

خلال شهر نوفمبر الماضي 2013م، والتي تم خلالها التشاور مع القيادة الصينية حول العديد من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، لافتاً إلى أن قيادتي البلدين سعتا إلى تطوير شراكة استراتيجية للتعاون السياسي والاقتصادي والاستثماري، ووضعت الخطوط العريضة لتأمين شراكة حقيقية في المستقبل.

ولفت إلى أن نتائج هذه الرؤية الجديدة بدأت تتضح ملامحها من خلال الاتفاق على تنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية الهامة ومنها توسعة ميناء عدن والذي سوف يندرج في إطار

رؤية الصين لإحياء طريق الحرير التجاري للقرن 21.

ومضى قائلاً: "كما أن البلدين خلال الفترة الماضية وقعا العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية لتطوير وتنمية علاقات التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية".

وتطرق إلى التطورات على الساحة الوطنية.. موضحاً أن الجمهورية اليمنية تخوض اليوم حكومة وشعباً، معركة شاملة ضد التطرف والإرهاب لحماية المكاسب الشعب وحفاظاً على

أمن واستقرار اليمن والإقليم والعالم وتقديم التضحيات لتحقيق هذا الهدف.

وقال: "وبما أن الإرهاب أصبح خطراً علينا جميعاً فإن هذا الأمر يفرض علينا في ظل ما نتعرض له دولنا من أثار الإرهاب أن يتعزز تعاوننا مع الصين في محاربهه وتبادل الخبرات اللوجستية والاستخباراتية وإيجاد معالجات شاملة له".

وجدد موقف اليمن الذي يؤكد على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، مؤكداً موقف اليمن الداعم لحقوقه الشعب الفلسطيني غير القابلة

للتصرف ولكفاحه من أجل نيل استقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.. معتبراً المصالحة التي تمت مؤخراً بين الفلسطينيين خطوة نحو تحقيق هذا الهدف.

وأردف قائلاً: "كما أن ما يجري في سوريا من أعمال العنف والتدمير يتطلب جهداً دولياً لوقفه مع إيماننا بأن الحوار الجاد بين المعارضة والحكومة هو الحل الأمثل لإخراج سوريا من دائرة العنف والاتفاق على خارطة طريق للتغيير وفقاً لإرادة الشعب السوري".

## المحكمة العليا: معييق غير قانوني

## الصراع على السلطة والعنف يدخلان ليبيا النفق المجهول



طرابلس / وكالات  
قضت المحكمة العليا في ليبيا أمس ببطان انتخاب أحمد معييق رئيساً للوزراء واعتبرته غير قانوني.

وقدم فريق دفاع معييق على الفور استئنافاً على الحكم الذي أذيع على شاشات التلفزيون.

وأنتخب المؤتمر الوطني العام الليبي معييق رئيساً للوزراء في عملية تصويت اتسمت بالفوضى.

وتشهد ليبيا صراعاً على السلطة بين رئيس الوزراء المستقيل عبد الله التني، ومعييق المنتخب من قبل المؤتمر الوطني العام (البرلمان) الذي يشهد انقسامات بشأن شرعية انتخابه.

وانتخب معييق بدعم من الإسلاميين، في جلسة مثيرة للجدل سابقتها الفوضى.

وكان معييق يدخل مكتب رئيس الوزراء الاثنين تحت الحراسة، وعقد أول اجتماع لمجلس وزرائه هناك، من أجل فرض "أمر واقع" على الأرض، لكن التني قال إن الحكومة المستقبلة "لم تسلم السلطة إلى معييق".

وأوضح التني الذي تولى السلطة على خلفية فرار علي زيدان رئيس الوزراء الأسبق، أن نقل السلطة إلى معييق "سيحتاج إلى قرار من المحكمة بشأن صحة انتخابه".

وكان التني أكد في وقت سابق أنه ينتظر قرار القضاء لتقرير ما إذا كان سيسلم السلطة لرئيس الوزراء الجديد، مشيراً إلى طعون تقدم بها نواب ضد طريقة انتخاب معييق في بداية شهر مايو الماضي من قبل أعضاء المؤتمر الوطني العام (البرلمان).

طرف قادة عملية "كرامة ليبيا"، مضيفاً أن العملية مستمرة إلى حين "تخليص البلاد ممن يسعى لإشاعة الفوضى".

غير أن الدعم العسكري والسياسي والشعبي المتزايد الذي باتت تحظى به عملية "كرامة ليبيا"، منحت الجنرال خليفة حفتر الغلبة، ما جعله يرفض التحاور مع القائلين بالشرعية، إذ اعتبر أن المظاهرات الشعبية المطالبة بتحييد الميليشيات المسلحة بمثابة تفويض له لمواصلة "عملية التطهير" التي أطلقها، خاصة مع استمرار الدعم السياسي الذي بات يحظى به، بدءاً من عشرات النواب المنشقين عن البرلمان، مروراً برئيس حكومة تصريف الأعمال عبد التني ورئيس الوزراء الليبي الأسبق، محمود جبريل وعلي زيدان، وكذا ممثل ليبيا في الأمم المتحدة إبراهيم الحكيم النياحي.

وقال العضو السابق في المجلس الوطني الانتقالي، الذراع السياسي للثورة التي أطاحت بحكم معمر القذافي في 2011م،

عثمان بن ساسي في غياب الدولة "حين تغيب الدولة فإن أي شخص يبرز قد ينظر إليه على أنه خشبة خالص".

ويعد خروج تظاهرات مؤيدة له قال اللواء حفتر أنه حصل على "تفويض" من الشعب لمواصلة "مركته ضد الإرهابيين".

وتتهم كل من السلطات والإسلاميين اللواء المتقاعد بالانقلاب على الحكم، الأمر الذي يفتيه مؤكداً أنه ليس لديه أي طموحات سياسية.

وبحسب بن ساسي فإن حفتر كان يحضر لحملته العسكرية قبل بدء الأزمة السياسية في طرابلس، معاً ذلك بالانقسام في الطبقة السياسية والغياب الكامل للدولة في بنغازي وهو ما منح دعماً كبيراً يسمح له بأن يحل مكان الدولة عبر استخدام القوات النظامية وحتى القوات الجوية" التي انضمت إلى حملته.

من جهتها، دعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا "السلطات الرسمية إلى اتخاذ المبادرة للتصدي لهذه الظاهرة (الإرهاب) التي تهدد الاستقرار ومشروع الدولة المدنية والحديثة" في ليبيا.

ويُدعم الإسلاميون رئيس الحكومة الجديد معييق، رجل الأعمال الشاب من مصراتة والذي لا ينتمي إلى جهة سياسية. وقد ازداد نفوذ الكتل الإسلامية في المؤتمر الوطني العام عبر تجنيد المستقلين لصالحها، أما منافسوا الإسلاميين فبتهمة أنهم بالاحتياط للسيطرة على الحكم.

ويعتقد المحلل إباد بن عمر أن المواجهة بين معييق والتني هي في الحقيقة انعكاس للصراع بين الإسلاميين والليبراليين. ويرى محللون أن الإسلاميين في المؤتمر الوطني العام يسعون لفرض معييق إذ يعتبرونه الضامن لحياتهم السياسية قَبيل الانتخابات البرلمانية في الـ25 من الشهر الحالي يونيو.

## مشاورات بالجزائر حول مالي

تستضيف الجزائر مشاورات تمهيدية موسعة لفصائل مالية مسلحة بهدف إيجاد حل نهائي لمشاكل شمال مالي حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية.

وذكرت الوكالة الرسمية نقلاً عن "مصدر موثوق" أن القادة الرئيسيين لحركات شمال مالي المعنية بسيشاركون في هذه المشاورات مما يعكس الزيادة في مواصلة حركة النهضة التي بوشرت في إطار وقف إطلاق النار يوم 21 مايو في المنطقة وتجهيل التحضيرات لحوار شامل ما بين المالين..

وكان وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة أعلن في 26 مايو أن الجزائر التي تلعب دور الوساطة مستعدة لاستقبال الأطراف المتفاوضين في مالي خلال شهر يونيو لإيجاد حل للأزمة الجديدة في هذا البلد الذي تتناقص معه أكثر من 1300 كلم.

ووقعت الحكومة المالية والجماعات المسلحة المتمردة الكبرى الثلاث، التي تسيطر على مدينة كيدال في 23 مايو، اتفاقاً لوقف إطلاق النار، بعد ساعات من المحادثات مع الرئيس المالي للاتحاد الإفريقي ورئيس موريتانيا محمد ولد عبد العزيز.

وباشرت في يناير جولة أولى من المشاورات التمهيدية لتقريب وجهات نظر حركات الشمال، والتي تعتبر "مرحلة مهمة لتوفير ظروف نجاح الحوار، شامل، المزمع إجراؤه بين المالين" بحسب المصدر نفسه.

وذكر المصدر أنه سيتم خلال الأيام المقبلة في الجزائر عقد الدورة الرابعة للجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية-المالية حول شمال مالي والاجتماع التشاوري الثالث رفيع المستوى حول مسار الحوار بين المالين.

## كوسوفو.. انتخابات تشريعية مبكرة الأحد المقبل

تعتبر مشاركة الصرب من الرهانات الرئيسية للانتخابات التشريعية المبكرة التي تجري الأحد في كوسوفو حيث سيسعى رئيس الوزراء الصرب ولايته هاشم تاتشي إلى تعزيز السلطات التي يمارسها منذ سبع سنوات وأعلن خلالها استقلال كوسوفو عن صربيا في 2008.

وقبل أيام قليلة من الاقتراع المقرر أصلاً في الخريف، تبدو مشاركة الصرب في شمال كوسوفو غير مؤكدة خصوصاً بسبب تعديلات أجرتها السلطات في بريشتينا على القوانين الانتخابية واعتبر الصرب أنها تهدف إلى الحد من حقوقهم.

لكن رئيس الوزراء الصربي النافذ الكسندر فوسيتش اعتبر من جهته أن "عدم المشاركة في الاقتراع (الأحد) ليس أمراً حكيماً".

وسيتوجه الصرب المقدر عددهم بـ80 ألفاً والذين يعيشون في جيوب معزولة وسط غالبية ساحقة من

الليبان إلى مراكز الاقتراع على غرار ما فعلوا في الانتخابات السابقة.

لكن في شمال كوسوفو المنطقة المتاخمة لصربيا حيث يشكل الصرب نحو 40 ألف نسمة - الغالبية والخارجة عملياً عن سلطة بريشتينا وتبدو المشاركة غير مؤكدة.

وتبدو عشرة مقاعد مضمونة للصرب داخل البرلمان الكوسوفي المؤلف من 120 مقعداً.

وبعد مشاركتهم في الانتخابات البلدية الكوسوفوية في نوفمبر، تعتبر مشاركة جديدة لصرب الشمال، الأولى في انتخابات تشريعية منذ استقلال كوسوفو، حيوية لتنفيذ اتفاق تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد.

وسمح الاتفاق المبرم في 2013 لصربيا ببدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في يناير الماضي.

لكن الحكومة الكوسوفوية المقبلة ستواجه أزمة اقتصادية خطيرة وسيتعين عليها التصدي للفساد المتفشى في المجتمع.

ومن بين الأحزاب المتنافسة التحالف من أجل مستقبل كوسوفو بزعامة راموش هاديبيي الذي ينتقد بشدة حكومة تاتشي ويتهمها باغراق المواطنين في البلاد في وضع "لا يطاق".

وحركة تقرير المصير بزعامة الين كورتي تخلت من جهتها عن خطابها القومي وابتاتت تسعى إلى جذب الناخبين مع برنامج موجه إلى الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع.

أما ظاهرة الفساد المزمن والجريمة المنظمة فتبقى التحدي الرئيسي أمام السلطة التنفيذية الجديدة في كوسوفو. ولفت المحلل لأنديم حميدي إلى أن تاتشي "يسعى إلى أخذ مسافة من حكمه الماضي عندما بلغ الفساد ذروته".

واعتبر المعهد الدولي لدراسات الشرق الأوسط والبلقان، منظمة غير حكومية مقرها في سلوفينيا، أن كوسوفو يشكل بالنسبة للمحللين ملاذاً للجريمة المنظمة والفساد.